جامعة طنطا

كلية الحقوق

المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات

بحث بعنوان

المواجهة القانونية والأمنية لترويج الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي

الفيسبوك نموذجا

مقدم من الدكتور

سعيد فتوح مصطفى النجار

دكتوراه في الحقوق جامعة المنوفية

مقدمة

إن انتشار الإشاعات وسرعة تبادلها وتنقلها بين أفراد المجتمع وخاصة من خلال وسائل و مواقع التواصل الاجتماعي جعل تداولها في هذه المواقع أحد المتغيرات الأساسية لاستهداف المجتمعات حيث تختلف الإشاعة في طبيعتها وهدفها والمجتمع المستهدف من وراءها فهناك من الإشاعات تكون ذات صبغة سياسية من أهدافها تقويض الأمن العام في المجتمع وخلق روح من السخط والعداء تجاه مؤسسات الدولة، اضافة إلى الإشاعات التي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

ولا يخفى على الجميع التطور التكنولوجي والمعلوماتي والثورة كبيرة في وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي، تبعها على نحو متزايد عدد الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا التواصلية والإعلامية حيث أصبحت هذه التطبيقات متاحة للجميع، بل منبرا يمارس فيه حرية الرأي والتعبير وسماع الرأي الأخر ومناقشته افتراضيا، وتبادل المعلومات بسهولة وتداول الأخبار وإنتشارها بسرعة هائلة يصعب التحكم فيها، لكن هذه المعلومات والأخبار يمكن أن تحمل في طياتها أفكارا ورسائل مغلوطة سببية هادفة من أجل خدمة أغراض معينة كالإشاعات أو الإدعاءات التي لم تعد أخبار كاذبة مزيفة يعمل بنشرها أشخاص بقصد السخرية والتضليل و التعتيم فقط بل أصبحت مدروسة وممنهجة ذات أهداف واضحة ترمي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للدولة والعمل على إضعاف جبهتها الداخلية.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في ايضاح المقصود بالشائعات بصفة عامة وبالأخص في العصر الحديث ومع تنامي سبل الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي؛ فأصبح ترويج الشائعات كالنار في الهشيم يستلزم مواجهة قانونية وأخرى أمنية وهو ما سيتعرض له البحث، اضافة إلى التأكيد على أن الفيس بوك يعد أحد أسرع الطرق حديثا لترويج الشائعات وخاصة مع ازدياد عدد المشتركين عاى هذا الموقع مما يتوجب وجوب وضع اطار قانوني لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ويكون هذا التنظيم على مستوى دولي.

منهج الدراسة

نظراً لأهمية موضوع الدراسة وهو المواجهة القانونية والأمنية لترويج الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي فإن الباحث سيتبع المنهج التحليلي من خلال استعراض النصوص التشريعية المنظمة للموضوع، كما سيتبع الباحث المنهج التطبيقي من خلال التطبيق العملي على الفيسبوك كنموذج تطبيقي من وسائل التواصل الاجتماعي وأشهرها.

خطة الدراسة

يتم استعراض موضوع البحث من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: المواجهة القانونية لترويج الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي

المطلب الأول: حول الشائعات في ظل الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني: المواجهة القانونية للشائعات

المبحث الثاني: المواجهة الأمنية لترويج الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي

المطلب الأول: دور رجال الأمن قبل ظهور الشائعة.

المطلب الثاني: دور رجال الأمن الوطني اثناء ظهور الشائعة وبعد معالجتها.

المبحث الأول

المواجهة القانونية لترويج الشائعات

عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من الفاعلية التي تتميز بها في ربط وتواصل الأفراد ونقل المعلومات بسرعة هائلة إلا أنها تشكل بيئة ملائمة وأرضية خصبة لزرع الإشاعات وانتشارها على نطاق واسع، ذالك راجع إلى سهولة إستخدام هذه المواقع وما تمنحه خدمات سهلة وبسيطة مثل خاصية "المشاركة" ما يسمح بسرعة إنتقال المعلومات المغلوطة من شخص إلى أخر.

ولقد أصبحت صفحات الفيس بوك والذي يعتبر أحد أكثر المواقع استخداماً عالمياً، مرتعاً للعديد من المشوشين أصحاب الأفكار الهدامة غرضها دس الفتن وزرعها في أوساط الشباب فضلا عن الأفكار التي تعمل على زعزعة ثقة المواطن في مسؤوليه ورموز الدولة ومؤسساتها ذلك من خلال الإستثمار في سهولة التقنية والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى عقول المواطنين خاصة منهم فئة الشباب، فالدولة المصرية كغيرها من الدول العربية تتعرض منذ مدة لحملة من الإشاعات والمعلومات المغلوطة غرضها دس الفتن والتحريض وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني لكيانها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تنبع أهميتها من الناحية العلمية في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأفكار التي تكاد تختلط ببعضها على نحو يصعب معه تمييزها أما من الناحية العملية فأهميتها تتمثل في إلقاء الضوء على حقيقة صفحات الفايس بوك و دورها في نشر الإشاعات .

وسوف تتعرض الدراسة لهذا المبحث من خلال مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: حول الشائعات في ظل الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني: المواجهة القانونية للشائعات.

المطلب الأول

حول الشائعات في ظل الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي

إن النفس الإنسانية على مر العهود و القرون عرفت بحب الجديد، فغالبية الناس تستمع إلى الأحاديث اليومية لتعرف ما الجديد إما بالإنصات أو بالمشاركة فيه، ربما يكون هذا الحديث زائفاً أو صحيحاً أو خليطاً من هذا وذاك، المهم أنه كلام أو رواية أو قصة ...الخ، تتناقله أفواه الناس دون أن يعرفوا بدقة مصدر هذا الكلام، فيتداول العامة هذا الحديث الذي إن كان يحوي نسبة عالية من الصحة فسيصبح تقريباً خاوياً من الصحة نتيجة تداوله و إضافة وتحريف الناس له.

هذا الكلام المحرف المزيف هو ما يسمى بالشائعة، فالشائعة مرض خطير تفشى في جميع المجتمعات أياً كان مستوى تعليمها، هذه الشائعات مؤداها زعزعة المجتمع سواء كان ثقافياً أو اجتماعياً أو أمنياً أو سياسياً ...الخ، ولاشك بأن تأثير الشائعة غير محدود على الرأي العام وخاصة إذا كان يتقبل الشائعات بشكل كبير، الأدهى والأمر إذا كان تسريب الشائعة عن طريق مصدر معادي سواء من خارج الوطن أو داخله، لأنه في الغالب تكون الشائعة مدروسة قبل إطلاقها ويسهل أيضاً انتشارها ولكن يصعب علاجها و أضرارها أكبر لو أن مطلقها شخص عادي لا يقصد من ورائها الضرر بأنواعه المختلفة (أمني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي...الخ).

وفي الغالب الشائعة سابقاً تكون منطوقة وكان الناس تتأثر بالكلمة المنطوقة (ولا زال في بعض الأحيان) أكثر من الكلمة المكتوبة فكما قال هتلر(كل الأحداث العظام التي هزت العالم لم تحدثها المادة المكتوبة بل الكلمة المنطوقة).

وفي زمننا الحالي قد يكون الوضع مختلفاً حيث ظهر ما يسمى الإعلام الاجتماعي بوسائله المتعددة والمتنوعة، فأصبح هذا الإعلام الاجتماعي أحد الوسائل الملائمة لانتشار الشائعات بشكل سريع يصعب تخيله[1].

([1]) د. متعب بن شديد الهماش، أساليب مواجهة الشائعات، بحث مقدم لكلية التدريب بجامعة الرياض بمؤتمرها في الفترة من ٢٠-٢٠١٣/٤/٢٤ ص ٢

ولدراسة الشائعات أهمية عظمى، فتمثل الشائعة عنصراً مهما فى نسيج كل ثقافة من الثقافات البشرية، وهى وليدة مجتمعها وتعبر تعبيراً عميقا عن ظروفه النفسية والاجتماعية والاقتصادية ولذلك تعد المفتاح الذهبى لدراسة المجاهل العميقة لهذا المجتمع وتحديد ملامحه وخصائصه.

وتتضح أهمية دراسة الشائعات أيضاً من التأثير الكبير الذى لها على المجتمعات، فقد تؤدى إلى تفكك وتدهور المجتمع، كما قد تؤدى إلى تماسكه وفقا لدورها فى خفض أو رفع الروح المعنوية لذلك المجتمع فمن خلال شائعة يمكن أن تتبدل أو تتغير مواقف الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم، ويمكن أن يعزف الناس عن شراء منتج أو زيارة مكان، فالشائعات يمكن أن تؤثر فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، ويمكن أن تؤثر فى العلاقات الدولية واستقرار المجتمعات.

ولا يوجد مجتمع بشرى دون شائعات [٢] فقد عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ وأولاها الباحثون بالاهتمام، ودرسوا أسبابها وسمات مروجها وطرق محاربتها عبر العصور المختلفة، وقد تزايدت هذه الأهمية لدراسة الشائعات فى عصر المعلومات، حيث النمو المستمر والمتراكم والهائل للمعلومات فى مختلف أوجه النشاط الإنسانى وأحوال المجتمعات، هذا التغير والتطور فى الرصيد المعلوماتى أثر على الرصيد المعلوماتى للأفراد والمجتمعات وعلى طبيعة الشائعات التى خضعت أيضاً للتطور والتغير الذى ميز طابع هذا العصر وزاد من أهمية وانتشار الشائعات.

فالشائعات لا تزال الغذاء اليومى لكثير من المجتمعات المعاصرة على الرغم من الانتشار السريع لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وما يسمى بثورة المعلومات إلى أتاحتها وهيأت أرضها شبكة الإنترنت، والتى أصبحت هى نفسها اقوى وسيلة لترويج الشائعات.

وتعوق الشائعة عملية فهم المجتمعات لطبيعة الظروف التى تمر بها كما أنها تجعل هذه المجتمعات عاجزة عن استيعاب الضرورات التاريخية التى تؤثر اتجاه حركتها ونموها على أرض الواقع، وفى العموم ليس من السهل معرفة مدى خطورة الشائعات فى إعاقة خروج المجتمعات من أزماتها فى الوقت المناسب واكتشاف الكيفية التى تعمل بهذا الاتجاه، فالشائعة تعمق الأزمة وتوسع نطاقها أيضاً، وتعمل على انتشار الفوضى، والأمر من ذلك أن تهمل السلطات المعينة وأجهزة الإعلام التعامل معها ومواجهتها باعتبارها شائعات لا أهمية لها، وليست حقائق، وبهذا تتضخم الشائعات وتصبح فى مثل هذه الأوضاع مؤثرة إلى الحد الذى تعجز معها السلطات وأجهزة الإعلام أحياناً عن مجاراتها، ولهذا كانت الحاجة ملحة لدراسة الشائعات وتحليلها للخروج من دائرة الأزمة.

---

(٢) سامى محمد هاشم: الشائعات من المنظور النفسى فى عصر المعلومات، ندوة الشائعات فى عصر المعلومات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٥٥.

وزاد من أهمية الحاجة لدراسة الشائعة الغموض الذى اكتنف عالم ما بعد الحرب الباردة والفوضى العالمية التى شملت العالم بأسره فيما يتعلق ترتيب أوضاع العالم الجديدة وخلق أجواء مناسبة لإطلاق الشائعات المرتبطة بهذه الفوضى، وجعل للشائعات الحديثة طابعا جديداً معتمداً على الطروحات المستقبلية التى لا يمكن الحكم على صدقيتها إلا بانتظار ما سيأتى به المستقبل.

وتساعد دراسة الشائعة على تحقيق التوازن النفسى والعقلى للمجتمع من خلال تحديد الأسباب المختلفة لرواجها وانتشارها وتحديد مصادرها ومعالجة هذه الأسباب للسيطرة عليها ومواجهتها، من ذلك:

- عندما تكون الشائعات صناعة مخابراتيه يقف وراء بلورتها وتسويقها أخصائيون مدربون سواءً أكان ذلك لحساب الأنظمة التى تستخدم الشائعة.
- كوسيلة دفاعية للتعويض عن خسائر حقيقية حصلت على أرض الواقع.
- أو معياراً لمعرفة ردود أفعال قطاعات وشرائح وطبقات فى المجتمع إزاء إجراءات أو قرارات تنوى السلطة الحاكمة إصدارها.
- أو كانت وسيلة لإلهاء الناس وصرفهم عن قضايا وأمور مهمة كلما تعرض النظام لأزمة أو مشكلة أو تهديد من قبل قوى داخلة.
- أو لإحداث البلبلة والفوضى فى صفوف المجتمع وتفتيت الجهود الموجهة لقضية من القضايا وذلك لما تحدثه من صدمة نفسية وما تخلفه من مساعد وأحاسيس جديدة ومتعلقة بالموضوع الجديد الذى تم إطلاق الشائعة من اجله.
- أو كانت وعودا من بين الوعود من قبل السلطات الحاكمة الإصلاح السياسى أو تحسين للأحوال المعيشية والاقتصادية للحد من نشاط الناس وأفعالهم ويندون مشاعر الغضب لديهم، وامتصاص مشاعد العداء أو الكراهية، وقد تصاحب هذه الإشاعات والوعود بعض الإجراءات التى تحقق رضا الناس وقناعتهم ولو لفترة وجيزة حتى يتم استعادة الإنعاش وترتيب الأوضاع بالصورة التى تخدم مصلحة السلطة الحاكمة.
- أو كانت الشائعات تعبيرا عن رفض جماهيرى لمخرجات سلعة ما، وهنا تكون الشائعات لمواجهة السلطة السياسية، وتعبيراً على حالة انعدام الثقة فى المجتمع فى تسوقه أجهزة الإعلام عن معلومات أو ما تبث السلطة السياسية من بيانات وخطابات.
- أو عندما تكون مصدر الشائعات جهات أجنبية، حكومات ودول، منظمات وشركات احتكارية، منظمات المجتمع المدنى الدولية لأحداث البلبلة والفرقة داخل المجتمع أو لتشويه صور ورموز

وأفكار ومعتقدات أو لتدمير الروح المعنوية لدى الشعوب للمقاومة والصمود أو لحصار هذه الشعوب اتهامات ملفقة كتهمة الإرهاب الموجهة للمسلمين بعامة.

فى كل هذه الظروف وغيره تكون الشائعة أداة لإحداث البلبلة والفوضى وتكون الحاجة الضرورية لدراسة الشائعات وتحليلها للوقوف على الأسباب المحتملة لإعادة التوازن النفسى والعقلى للمجتمع وإعادة النظر إلى الشائعة لترتيب كيفية استخدامها فى الدفاع والوقاية من مخاطر الأزمة والبلبلة والفوضى[٣] وبالأخص مع سرعة انتشار الشائعات في تلك الآونة لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر وتليجرام وكلها برامج تنتشر فيها الشائعات كالنار في الهشيم ويتداول عدد كبير من رواد تلك المواقع الشائعات دون تحري ولا وعي.

مفهوم الشائعة:

مصطلح الشائعة حديث نسبياً، لذلك فقد خلت كتب المصطلحات العربية من التعريف الاصطلاحى للشائعة بالمفهوم المستخدم فى العصر الراهن، كما أنه من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بتخصصات عديدة من علم النفس والاجتماع والقانون والانثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والحرب النفسية.

بالإضافة إلى ارتباطه الوثيق بالتقدم الحادث فى ظل ثورة الاتصال والمعلوماتية بحيث لا يمكن النظر فى هذا المفهوم بمعزل عن التطور فى تكنولوجيا وسائل الاتصال وتأثيراتها فى ظهور وانتشار الشائعات.

ومن هنا تعددت محاولات تعريف الشائعات وتنوعت مفاهيم دراستها وزوايا النظر إلى نشأتها وآليات عملها وتطورها وسبل مواجهتها.

التعريف اللغوى للشائعة: الشائعة هى الشاعة أى الأخبار المنتشرة ، وهى جمع شائع، مادة "شيع" جاء فى لسان العرب لابن منظور: شاع الشيب: انتشر، وشاع الخبر: ذاع، والشاعة الأخبار المنتشرة، ورجل شياع: أى مشياع لا يكتم سراً ( ) .

---

(٣) د. محمد منير حجاب، الشائعات وطرق مواجهتها، جامعة جنوب الوادى ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة

وعرفها الأصفهانى فى مادة شيع، الشياع: الانتشار والتقوية ، يقال شاع الخبر أى كثر وقوى، وشاع القوم: انتشروا وكثرواً( ) ، أما المعجم الوسيط فقد أورد كلمة الشائعة والإشاعة وعرف الإشاعة : بأنها الخبر ينتشر غير متثبت منه، أما الشائعة فهى الخبر ينتشر ولا تثبت فيه( ) .

وجاء فى الإفصاح فى فقه اللغة قوله: الإشاعة: شاع الخبر، يشيع شيوعا، وشيعانا وشيع تشايع، ظهر وأنتشر وعلم الناس به، وشاع به تشيعه شيعاً، وأشاعة وبه أيضاً أظهره ونشره والمشياع من لم يكتم خبراً والشاعة: الأخبار المنتشرة وهذه جمع شائع( ) . ويلاحظ من التعريفات اللغوية السابقة تأكيدها على معنى الشيوع والانتشار فى تعريف الشائعة، وهو ما يفترض إلى درجة كبيرة من التعريف العلمى للشائعة، وهو ما أوضحته أيضاً المعاجم المتخصصة الحديثة، فقد جاء فى معجم علم النفس تعريفاً للشائعة، على أنها تقرير غير متحقق منه عن حادثة تناقلتها الأفواه.

المفهوم الاصطلاحى للشائعة:

توجد تعريفات عديدة للشائعة، ومن التعريفات التى أوردها العلماء العرب نذكر منها:

- د. مختار التهامى: "الإشاعة هى الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الواقع أو تعمد المبالغة أو التهويل أو التشويه فى سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع والحقيقة؛ وذلك بهدف التأثير النفسى فى الرأى العام المحلى أو الإقليمى أو العالمى أو القومى تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو على النطاق العالمى بأجمعه( ) .

- د. محمد عبدالقادر حاتم: الإشاعة عبارة عن فكرة خاصة بعمل رجل الدعاية على أن يؤمن بها الناس كما يعمل على أن ينقلها كل شخص إلى الآخر حتى تذيع بين الجماهير جميعها، ويجب أن تكون قابلة للتصديق غير مبالغ فيها( ) .

- محمد عثمان نجاتى: الشائعات هى الأقوال والأحاديث والروايات التى يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها بل دون التحقق من صدقها( ).

- عبدالتواب إبراهيم رضوان: الإشاعة هى رواية تتناقلها الأفواه دون أن ترتكز على مصدر موثوق به يؤكد صحتها أو ترويج لخر مختلق أو مبالغة وتحريف لخبر يحتوى على جزء من الحقيقة( ) .

- محمد كمال القاضى: مقولة متداولة بين الناس حول موضوع محدد أو شخص معين خلال فترة زمنية معينة( ) .

- جمال الدين محفوظ: أخبار مشكوك فى صحتها يتعذر التحقق من أصلها وتتعلق بموضوعات لها أهمية لدى الموجهة إليهم ويؤدى تصديقها أو نشرها إلى إضعاف روحهم المعنوية()

- محمد شفيق: هى الترويج لخبر مختلق من أساسه يوحى بالتصديق أو المبالغة بسرد خبر يحتوى على جزء ضئيل من الحقيقة، وهى تنشر من خلال الكلمة الشفهية، دون أن تتطلب مستوى من البرهان أو الدليل، كما أنها قد تنتقل من خلال النكتة أو الحركة التعبيرية والثرثرة والتنبؤ، والنوادر ، والطرائف، وإذا استخدمت فى أيام الحرب فإنها تعتبر من أسلحة الحرب النفسية لأنها تثير العواطف الجماهيرية، وتعمل على بلبلة الأفكار. أما إذا استخدمت بعيداً عن ميدان القتال فتسمى همسا، كذلك إذا استعلمت بدون تعمد فتسمى ثرثرة أو دردشة( ) .

- محمود أبوزيد: الشائعة هى تلك المعلومات أو الأفكار التى يتناقلها الناس دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق يشهد بصحتها.

- والشائعة ترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو هى المبالغة والتى تكون فى سرد خبر يحتوى على جزء ضئيل من الحقيقة. وتنتقل عن طريق اللفظ أو من خلال النكتة أو الحركة التعبيرية وتهدف إلى التأثير على تفكير الإنسان وعلى انفعاله وخياله بصورة تجعله يضيف إلى الشائعة كلاما وفى نفس الوقت تزداد انتشاراً وجاذبية( ) .

مفهوم مقترح للشائعة:

على ضوء المفاهيم السابقة يمكن القول بان الشائعة هى:

- سلوك مخطط ومدبر.

- تقوم به جهة ما أو شخص ما.

- لنشر معلومات أو أفكار غير دقيقة أو أحاديث أو نوادر وطرف ونكات وأغانى أو بنشر أخبار وتقارير، مختلفة ومجهلة المصدر، وتوحى بالتصديق، أو مبالغاً فيها أو تتضمن جزء ضيئلا من الحقيقة.

- وتتعلق بالأحداث الراهنة.

- باهتمامات الجمهور الموجهة إليهم.

- فى وقت محدد.

- وعبر وسائل الاتصال الممكنة.

- ومن خلال استغلال الدوافع البشرية.

- وذلك لتدمير معنى أو تشويه صورة أو للتأثير فى شخص أو فى الرأى العام المحلى أو الإقليمى أو الدولى تحقيقاً لأهداف جهة المنشأ سواء، أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، أم عسكرية.

الملامح الإجرائية المميزة لمفهوم الشائعة:

من التعريف السابق يمكن تحديد مكونات الإشاعة فيما يلى:

١-الهدفية: فالشائعات طبقا لوظائفها تنشأ وتنتشر بقصد تحقيق أهداف معينة ولهذا فهى سلوك مدبر ومخطط من قبل مروج الشائعة أو الفاعل أو المستفيد الأساسى من ترويجها، وهى لهذا ليست مجرد رواية يتناقلها الأفراد لمجرد الثرثرة أو الدردشة، وإنما لأنها تحقق أهداف للأفراد الناقلين لها، مثل أداء المعرفة وحب الظهور أو الرغبة فى جذب الانتباه أو فى اكتساب مزيد من الأهمية أو التعبير عن الكراهية للغير أو تحقيق المصالح الخاصة أو للتنفيس عن التوترات الانفعالية التى يعانى منها الأفراد.

وهذه المشاركة الفاعلة من قبل ناقلى الشائعات تساعد على تحقيق هدف المصدر كما أنها توفر الفرصة للناقلين بالتدخل فى الشائعة بالتغيير والتبديل والتحريف أثناء تداولها بما يجعلها اكثر قدرة على التأثير والانتشار، وأكثر تحقيقا لأهدافهم النفسية وبخاصة عندما يتوافر للشائعة مصدراً قادرا على التخطيط للشائعة وعلى توفير المتطلبات الأساسية لها من حيث اختيار الفكرة والصياغة والتوقيت المناسب لإطلاقها.

٢-مصدر الشائعة:

هو المصدر الذى تنطلق منه الشائعة عند أول تداول لها وقد يكون شخصا، أو شركة أو مؤسسة أو حزبا أو حكومة أو إحدى مؤسسات المجتمع المدنى، أو حكومة دولة أخرى أو شركة اجنبية، والهدف المقصود من الشائعة يختلف أيضاً فقد يكون فردا كالشائعات التى تتناول الفنانين أو الرياضيين ويطلقها أقرانهم فى المهنة لأغراض مختلفة، وقد يكون المقصود مؤسسة أو جهة أخرى كنادى أو مؤسسة أو شركة أو أية جهة إنتاجية أو خدمية أو حزب آخر أو جماعة نوعية من المجتمع كالشائعات التى تتناول القضاء أو أساتذة الجامعات أو المجتمع بأسره لإضعاف روحه المعنوية أو التفرقة بين جماعاته وفئاته، وقد تتجاوز الشائعة حدود المجتمع لتشمل المسلمين فى كل أنحاء العالم كالشائعات الخاصة بالإرهاب.

٣-تداول الشائعة:

التداول والنشر عنصر أساسى للشائعة وبدونه لا تؤتى الشائعة انتشارها ويتم التدوال عادة عبر الكلمة المنطوقة من خلال الأحاديث والدردشة أو تنتقل عبر وسائل الاتصال الجماهيرى كالصحف والمجلات والنشرات والإذاعة والتليفزيون وأخيرا عبر وسائل الاتصال الإليكترونى كالإنترنت والتليفونات المحمولة، كما يتم التداول عبر أشكال أخرى كالأغانى والتمثيل والنكت والرسوم الكاريكاتورية.

محتوى الشائعة:

والشائعة فى العادة نوعية ولها موضوع، فقد تتناول الشائعة الجوانب الشخصية لفرد أو لجماعة، وقد تتناول فئات محددة من المجتمع بل تتسع لتشمل المجتمع العالمى بأسره، ومن ناحية الموضوع تتناول الشائعة جوانب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية أو دينية.

وبالنسبة للشكل الذى يأخذه المحتوى فقد يكون عبارة عن:

- أحاديث محرفة.
- أخبار وتقارير مختلقة لا أساس لها من الحقيقية.
- أخبار تتضمن جزءا من الحقيقة.
- أخبار مبالغا فيها أو يتم تداولها بصورة اكر وبتفصيلات مغايرة للواقع.
- أخبار مجهلة المصدر توحى بالتصديق.

وفى كل هذه الأشكال يلاحظ غيبة المعايير الأكيدة للصدق، وهى التى تساعد على التفرقة بين الشائعة والخبر وبين الشائعة والحقائق، كما سنوضحه فيما بعد.

دوافع الشائعة:

تعد أحد أهم الجوانب المهمة لانتشار الشائعة فالدوافع النفسية لدى الناس تسهم إلى حد كبير فى هذا الانتشار فالإنسان بطبيعته النفسية ونوازعه وعقده يميل إلى تصديق الشائعات حتى لو أدرك بعقله أن جزء من تلك المقولة غير حقيقى، إذ أن عواطفه ونوازعه تتحكم فى درجة ميله إلى تصديق الشائعة، والانحياز العاطفى لها، كذلك يساعد عامل الإسقاط النفسى فى تصديق الشائعة وذلك عندما تنعكس الحالة الانفعالية للشخص، دون وعى منه فى تأويله للبيئة المحيطة كما أنه ليس لديه الوقت لمراجعة ما يسمعه أو يقرأه وحرصه على معايير الصدق، ويصعب عليه من ناحية أخرى إثبات كذب الشائعة إضافة إلى عادة حب الاستطلاع، التى تجعل الكثير من الناس يميلون إلى تقصى الأفكار واستغلال المعلومات والاستمتاع إلى المقولات والروايات التى تمس المشاهير فى المجمع أو التى تتعلق بالأمور الغامضة أو الأحداث التى يصعب عليه تفسيرها، وهذه الدوافع

عامة لدى البشر جميعا، وهو ما يفسر وجود الشائعات وانتشارها فى جميع المجتمعات على السواء قديما وحديثاً، المتطورة منها والمتخلفة، دون استثناء.

وسائل خلق الشائعات

- ممارسات إعلامية خاطئة سواء بقصد أو دون قصد، وتساهم في تكوين الشائعة مثل: – الاعتماد على مصادر مجهولة وغير معلنة.
- الاعتماد على مصادر ثانوية في المعلومات، وتكوين الخبر..
- عدم التوازن في المادة الإعلامية كقيام القائم بالاتصال بعرض وجهة نظر طرف دون الطرف الآخر.
- استخدام اسلوب الإيحاء والتمليح، والذي يؤدي إلى قيام المتلقي بالتخمين والتوقع مما يؤدي إلى اختلاق الشائعات.
- الإثارة في العناوين، والتي قد تختلف مع مضمون الخبر.
- الترويج لخبر مختلق، يتم تعليبه بطريقة قابلة للاستهلاك من طرف الرأي العام، من خلال قالب المبالغة والتهويل في التشويه والتلاعب بالحقيقة بهدف التأثير، تحقيقًا لأغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حربية على النطاق المحلي، الإقليمي أو العالمي برمته، لإدخال الجماهير على نحو غير محسوس في الوعي الجماعي
- الإضرار، أو الابتزاز: كقيام بعد الشركات المتنافسة بنشر شائعات مجهولة المصدر بهدف الإضرار بالآخر.
- قيام بعض الأشخاص بنشر معلومات أو وثائق بهدف الانتقام الشخصي من أفراد أو شركات ومؤسسات سبق لهم العمل فيها.
- انتحال الشخصيات: فيقوم الكثير من الأشخاص بفتح حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بأسماء مشاهير واستغلالها في الإساءة لهم ونشر تصريحات أو تغريدات محل انتقاد بهدف تشويه السمعة أو التشفي، ويظهر هذا الأثر السلبي جلياً مع ازدياد الاعتماد في وسائل الإعلام المقرؤوة والمرئية والمسموعة على حسابات المشاهير عبر وسائل التواصل الشخصي كمصدر

للأخبار والتصريحات، ففي أحيان كثيرة لا يكون رواج نفي الشائعة أو تكذبيها بقدر رواجها، وقد يمتد هذا الأثر لمدة طويلة.

- عدم تحري الدقة والأمانة: نتيجة عدة عوامل منها
- البحث عن الإثارة.
- تغليب العاطفة.
- عدم الوعي الكافي بالعواقب الوخيمة التي قد تترتب على الشائعات والأكاذيب.
- الشائعات الإلكترونية

وتتسم الشائعات المتداولة عبر وسائل التواصل الإلكتروني بعدد من السمات:

- سرعة الانتشار: لاسيما في ظل الهواتف الذكية وتعدد منصات التواصل الاجتماعي فالأمر لا يحتاج سوى ثواني ودقائق معدودة، لأن تجوب الشائعة الآفاق.
- أعداد المتلقين المتنامية: لأن المتلقي هو الآخر يقوم بدور المرسل فبضغطة زر يمكنه تحويل الرسائل المحتوية على المحتوى المضلل إلى (مجموعات الواتس آب مثلا) والتي تحتوي على عشرات الأعضاء الذين يقومون بدورهم كذلك في تحويل الرسائل لمتلقين آخرين وهكذا.
- عدم التغيير: فبالمقارنة بالشائعات التقليدية التي تتداولها ألسنة الناس في مجالسهم الخاصة، يعتريها التغيير والتبديل، الذي قد يصل لحد التعارض في أحيان كثيرة ويكون كفيلا بإسقاط الشائعة، لكن في هذه الحالة تأخذ الرواية الإلكترونية منحنى آخر فالمتلقي الذي يتحول إلى مرسل لا يقوم سوى بدور واحد هو النسخ واللصق أو إعادة التوجيه.

وقد انتشرت في مصر مجموعة كبيرة جدا من الشائعات وبالأخص في الأونه الأخيرة ومن تلك الشائعات: توقيع غرامة ٢٥٠٠ جنيه على المتخلفين عن المشاركة في حملة "١٠٠ مليون صحة"، وإلغاء مجانية العلاج في المستشفيات الجامعية، ورفع سعر رغيف الخبز المدعم، وإلغاء نظام الـ "open book" في امتحانات الصف الأول الثانوى بالنظام التعليمى، وتفاوت سعر الدولار الجمركى بالسوق المصرفية، ووقف تجديد إجازات العاملين بالخارج، وتوقف الشركة الصينية المسئولة عن تنفيذ مشروع أبراج العاصمة الإدارية الجديدة.

عناصر الشائعة الالكترونية:

وتتضمن ما يلى:

الاهتمامات والأحداث الراهنة:

فالشائعات ترتبط بالاهتمامات والأحداث الراهنة للجمهور الموجهة اليه، ولذلك تجئ الشائعات وتذهب وأحيانا ما تعاود نفس الشائعات الظهور أى أنها ترتبط بالأحداث.

الوقت المحدد:

فالشائعات عادة ذات أهمية وقتية، ولذلك تختفى عندما تظهر الحقائق، أو تتلاشى أهمية الشخصيات التى تتناولها أو تتغير الظروف الراهنة فانتهاء حالة الحرب يقضى على الشائعات الحربية الخاصة بها، وصدور قرار تشكيل الوزارة يقضى على التكهنات الخاصة بالتعيينات.

زمن دورة الشائعة:

وهو الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الشائعة لأهدافها بدء من وقت انطلاقها حتى ثباتها فى المجتمع أو تلاشيها مرورا بمرحلة التداول، ويختلف هذا الوقت وفقا للتصنيف الزمنى للشائعات كما سيأتى فيما بعد.

تأثير الشائعة ومداه:

توجد تأثيرات عديدة للشائعة تبدأ من تشويه الصورة إلى بث روح الفرقة وإضعاف الروح المعنوية إلى التأثيرات المختلفة فى الرأى العام المحلى أو الإقليمى أو العالمى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.. إلخ.

وهذه التأثيرات بأنواعها أحد المكونات الأساسية للشائعة وأحد الجوانب لتحليل وفهم الشائعة ومواجهة تأثيراتها الضارة فى المجتمع وبالأخص مع الانتشار السؤيع للشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيس بوك بصفة خاصة.

شروط وحدود الفايس بوك:

لقد نشأت مختلف شروط وحدود استخدام الفايس بوك استنادا لمجموعة المبادىء التي وضعت من طرف مؤسسي هذا الموقع كونه أسس أكثر انفتاحا وشفافية وذلك بغية تحقيق الاهداف المسطرة وتتمثل هذه المبادىء في: (حرية المشاركة والتواصل، الملكية والتحكم بالمعلومات، تدفق حر للمعلومات، حق المساواة الاساسية، التواصل الاجتماعي منصات ومعايير مفتوحة ،خدمة اساسية، رفاهية الجميع، عملية شفافة ،عالم واحد)

والملاحظ على مختلف هذه الشروط أنها تمنح لمستخدمي موقع الفايس بوك الفرص الواسعة لنشر مختلف ارائه والتي يمكن ان تتضمن معلومات غير رسمية، ومغلوطة و إدعاءات واهية مجهولة المصدر تحمل رسالة ذات معنى غرضها التوجه نحو المساس بأشخاص أو مؤسسات رسمية محددة مسبقا ما يجعل الفايس بوك كما ذكرنا سابقا ساحة لممارسة المعارضة الإفتراضية، لكن الإشكالية تكمن في المعارضة الغير البناءة بل تكون هدامة في أهدافها تمس بالاستقرار السياسي والأمني للدولة بل أصبحت هذه المواقع على رغم من الفاعلية التي تتميز بها، بربط الأشخاص على مسافات بعيدة افتراضيا والقدرة العالية في عولمة الأفكار والمعلومات وتدفقها الحر وحرية مشاركتها بدون أي شرط أو قيد، فإن هذه الأخيرة باتت تشكل تهديدا للدولة خاصة على الصعيد السياسي بإيجاد أفراد معارضة ذات خلفية سياسية مجهولة قد تحمل في صدورها الضغينة والحقد ملون بصبغة سياسية يعبر عنها بمواقف سلبية تجاه مؤسسات الدولة و أفرداها، يمكن أن نحدد مصدر التهديد الحقيقي الذي يشكله الفايس بوك هي الصفحات الغير رسمية والحسابات المجهولة التي تستعمل أسماء مستعارة أو أسماء تعبر عن توجه أو خلفية معينة، فهل سيضع مؤسسو الفايس بوك حدا لهذه الحسابات المجهولة؟ نعم لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يخطو مؤسسو الفايس بوك نحو وضع حد لهذه المبادئ والقيام بإعادة صياغتها التي تم استغلالها بطريقة سلبية تلبي رغبات أفراد وأشخاص معينين.

ومنه وضعت له مجموعة من الشروط تحكم العلاقة بين المؤسسين والمستخدمين وغيرهم، ومن اهم هذه الشروط :

١- **الخصوصية:**

وذلك لما لها من اهمية بالغة للاستفادة من خدمات الفايس بوك والمشاركة مع مختلف المتفاعلين هذا اضافة الى كيفية جمع معلومات المستخدم و استخدامها .

٢- **مشاركة المحتوى والمعلومات الخاصة بالمستخدم**

ترجع ملكية المحتوى والمعلومات الى المستخدم حيث يمكنه التحكم فيه مشاركته ويبقى ذلك في حدود الاستخدام الانسب للموقع.

٣- **الامان: المساعدة في ضمان امان حساب المستخدم الابقاء الفايس بوك امنا**

وذلك يشمل الالتزامات التالية: عدم نشر اي عمليات تواصل تجارية غير مصرح بها، عدم جمع اي محتوى أو معلومات خاصة بالمستخدمين، عدم الاشتراك في التسويق غير القانوني، عدم تحميل فيروسات، عدم الاساءة لاي شخص او مضايقته، عدم تسهيل حصول اي انتهاكات لهذا البيان او التشجيع عليها.

٤- امان التسجيل والحساب:

المساهمة في مساعدة مؤسسي الموقع للمحافظة على المعلومات الشخصية وذلك بالالتزام بعدم تقديم اي معلومات زائفة او انشاء حساب دون التصريح بمعلومات حقيقة هذا اضافة الى المحافظة على دقة معلومات الاتصال الخاصة بالمستخدم.

٥- حماية حقوق الاشخاص الاخرين:

احترام حقوق الاخرين من قبل مؤسسي الفايس بوك والتزام المستخدم بنفس الشيء.[٥]

من خلال الممارسه الفعلية حول الشروط السابقة فأنها لا تمنع بشكل دائم حدوث انتهاكات او مساس بالاشخاص والمؤسسات حيث انها غير ملزمة التطبيق بالنسبة للمستخدم فما يلاحظ: سهولة إنشاء حسابات بطريقة سهلة و سريعة، إمكانية إنشاء حساب فايس بوك بأسماء مستعارة مجهولة وهذا ما تعاني منه أغلب الدول العربية. سهولة الإتصال والدخول إلى معلومات المشتركين إلا إذا كان قد قام بتعديل في خصائص الخصوصية، القدرة على نشر معلومات أو صور مسيئة لجهات معينة يكفي الضغط على زر المشاركة لنشرها على نطاق واسع.

المطلب الثاني

المواجهة القانونية للشائعات

تنص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نشر بسوء قصد أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وصدر قانون الجرائم الالكترونية في ٢٠١٨ ونص على ما يلي:

المادة (٧) الإجراءات والقرارات الصادرة بشأن حجب المواقع:

لجهة التحقيق المختصة، متى قامت أدلة على قيام موقع يبث داخل الدولة أو خارجها، بوضع أى عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أية م مواد دعائية، أو ما فى حكمها مما يعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالقانون، وتشكل تهديدا للأمن القومى أو تعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومى للخطر، أن تأمر بحجب الموقع أو المواقع محل البث، كلما أمكن تحقيق ذلك فنيا.

وعلى جهة التحقيق عرض أمر الحجب على المحكمة المختصة منعقدة فى غرفة المشورة، خلال ٢٤ ساعة، مشفوعا بمذكرة برأيها، وتصدر المحكمة قرارها فى الأمر مسببا، فى مدة لا تجاوز ٧٢ ساعة من وقت عرضه عليها، بالقبول أو بالرفض.

ويجوز فى حالة الاستعجال لوجود خطر حال أو ضرر وشيك الوقوع من ارتكاب جريمة، أن تقوم جهات التحرى والضبط المختصة بإبلاغ الجهاز – (فى إشارة للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات) – ليقوم بإخطار مقدم الخدمة على الفور بالحجب المؤقت للموقع أو المواقع أو الروابط أو المحتوى المذكور فى الفقرة الأولى من هذه المادة وفقا لأحكامها. ويلتزم مقدم الخدمة بتنفيذ مضمون الإخطار فور وروده إليه.

وعلى جهة التحرى والضبط المُبلغة أن تعرض محضرا تثبت فيه ما تم من إجراءات على جهة التحقيق المختصة، وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الإبلاغ الذى وجهته للجهاز، وتتبع فى هذا المحضر ذات الاجراءات المبينه بالفقرة الثانية من هذه المادة، وتصدر المحكمة المختصة قرارها فى هذه الحالة، أما بتأييد ما تم من إجراءات حجب أو بوقفها. فإذا لم يعرض المحضر المشار إليه فى الفقرة السابقة فى الموعد المحدد، يعد الحجب الذى تم كأن لم يكن.

ولمحكمة الموضوع أثناء نظر الدعوى أو بناء على طلب جهة التحقيق أو الجهاز أو ذوى الشأن – أن تأمر بإنهاء القرار الصادر بالحجب أو تعديل نطاقه. وفى جميع الأحوال يسقط القرار الصادر بالحجب بصدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة".

وتنص المادة (٨) من ذات القانون على التظلم من القرارات الصادرة بشأن حجب المواقع لكل من صدر ضدة أمر قضائى من المنصوص عليه بالمادة ٧ من هذا القانون، وللنيابة العامة، ولجهة التحقيق المختصة، ولكل ذوى الشأن، أن يتظلم منه، أو من إجراءات تنفيذه، أمام محكمة الجنايات المختصة بعد انقضاء ٧ أيام من تاريخ صدور الأمر أو من تاريخ تنفيذه بحسب الأحوال، فإذا رُفض تظلمة فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ٣ أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم.

ويكون التظلم – فى جميع الأحوال – بتقرير فى قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة، وعلى رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها المتظلم والجهاز لكل ذى شأن، وعلى المحكمة أن تفصل فى التظلم خلال مدة لا تجاوز ٧ أيام من تاريخ التقرير به.

وتنظم المادة (٢٤) الجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الإلكترونى

فيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وغرامة لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تجاوز ٣٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من اصطنع بريدا إلكترونيا أو موقعا أو حاسبا خاصا ونسبه زورا لشخص طبيعى أو اعتبارى.

فإذا استخدم الجانى البريد أو الموقع أو الحساب الخاص المصطنع فى أمر يسئ إلى من نسب إليه، تكون العقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين.

وإذا وقعت الجريمة على أحد الأشخاص الاعتبارية العامة فتكون العقوبة السجن والغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ ألف جنيه.

وتنظم المادة (٢٥) الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتى غير المشروع

فنصت على أن يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر، وبغرامة لاتقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو باحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أى من المبادئ أو القيم الاسرية فى المجتمع المصرى، أو انتهك حرمة الحياه الخاصة أو ارسل بكثافة العديد من الرسائل الاليكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات إلى نظام أو موقع اليكترونى لترويج السلع

أو الخدمات دون موافقته أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باحدى وسائل تقنية المعلومات، لمعلومات أو اخبار أو صور وما فى حكمها، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة ام غير صحيحة.

وتنص المادة (٢٦) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ٣٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتى أو تقنية معلوماتية فى معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للأداب العامة أو لاظهارها بطريقة من شانها المساس باعتباره أو شرفه.

وتنص المادة (٢٧): فى غير الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد عن ٣٠٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشا أو أدار أو استخدم موقعا أو حسابا خاصا على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانوناً.

ونصت المادة (٢٨): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وبغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف ولا تجاوز ٢٠٠ ألف أو إحدى هاتين العقوبتين، كل مسئول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكترونى أو نظام معلوماتى، إذا أخفى أو عبث بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والتى وقعت على موقع أو حساب أو بريد إلكترونى بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة.

ونصت المادة (٢٩) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنية، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الاليكترونى أو النظام المعلوماتى عرض أى منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠ الاف جنية ولا تجاوز ١٠٠ ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الاليكترونى أو النظام المعلوماتى، تسبب بأهماله فى تعرض أى منهم لإحدى الجرائم المنصوص

عليها فى هذا القانون، وكان ذلك بعدم اتخاذه التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة فى اللائحة التنفيذية.

المادة (٣٤) : إذا وقعت أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بغرض الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو الاضرار بالأمن القومى للبلاد أو بمركزها الاقتصادى أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها، أو تعطيل احكام الدستور أو القوانين أو اللوائح أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى تكون العقوبة السجن المشدد.

المادة (٣٥) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وبغرامة لا تقل عن ٣٠ ألف جنية ولا تزيد عن ١٠٠ ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل مسئول عن الإدارة الفعلية لأى شخص اعتبارى، إذا تعرض الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإليكترونى أو النظام المعلوماتى المخصص للكيان الذى يديره، لأى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون، ولم يبلغ بذلك الجهات المختصة وقت علمه بالجريمة.

وتعتبر الاتهامات التى يمكن أن توجه لمرتادى مواقع التواصل الاجتماعى، هى السب والقذف ونشر الأخبار الكاذبة، وانتهاك حرمة الحياة الخاصة وازدراء الأديان والإضرار بسمعة البلاد، ويعتبرك القانون مسئولاً عن صفحتك الشخصية لذا أنت تتحمل كامل المسئولية القانونية عن محتوياتها.

وتخضع جرائم النشر لمواد قانون العقوبات المادة ١٠٢ والمواد من ١٧١ حتى المادة ١٩١ وتكون عقوبتها الحبس والغرامة، وأشارت إلى أنه إذا قمت بنشر ما يعد مخالفًا للقانون مثل (السب والقذف، التحريض على العنف، انتهاك حرمة الحياة الخاصة، أو غيرها مما يدخل فى نطاق جرائم النشر) فالشخص يضع نفسه تحت طائلة القانون، وإذا ما قام صاحب الشأن أو المصلحة بالإبلاغ عما يراه جريمة نشر، فيحق للنيابة العامة حينما تتيقن عبر الأجهزة القضائية المعاونة لها من مسئوليته عن هذا المنشور محل الخلاف، وترى بها ما يخالف القانون أن تحيل الواقعة للقضاء ليحكم بما قرره القانون عقابا لهذه الجريمة.

والحالة الوحيدة التى لا يجرمه القانون، مهما كان ما تنشره، لو كنت تنشر فى جروب مغلق أو لدائرة الأصدقاء فقط، ما لم يكون ما كتبته ضد أحد المشاركين فى هذا الجروب أو أحد الذين تضمهم الدائرة المغلقة للأصدقاء.

أما إذا قمت بمشاركة منشور ما (تحديث حالة، رابط، صورة،..إلخ) دون وجود أى تعليق عليه أو إضافة من قبلك يؤيد أو يحبذ ما قمت بمشاركته، فى هذه الحالة لا عقاب عليك، لأن العقوبة الجنائية لا تبنى على الظن أو بناء على تفسير بعينه ضمن تفسيرات متعددة لأن الخبر منشور بالفعل.

الحالة الثانية، أن تقوم بمشاركة منشور ما (تحديث حالة، رابط، صورة،..إلخ) وبجانبه تكتب تعليق أى كلمات تفيد تأييدك أو تحبيذك لما تضمنه الخبر أو الصورة، فأنت مشارك لصاحب الخبر أو الصورة فى جريمة النشر.

ويعتبر إعادة نشر مواد تم تجريم نشرها أو تحظرها، فى هذه الحالة يمكن الرجوع عليك قانونا.

أما فيما يتعلق بالرسائل الخاصة فهناك ثلاثة حالات:

١- فى حالة الرسائل التى ترسلها لمستخدم أو صديق، لا يوجد ما تُعاقب عليه قانونا، حيث أنه لا يتوفر شرط العلانية فى النشر، لكن إذا وجهت إساءة لهذا الصديق، فمن حقه الرجوع عليك قانونا بتلك الرسائل

٢- إذا قمت بإرسال الرسالة لعدد كبير من المستخدمين وشتمت أحدهم فى ذلك يمكن أن يكون سببًا فى محاكمتك بسبب الرسالة.

أما ما يتعلق بالتعليقات؛ إذا كان هناك تعليق من قِبل أحد أصدقائك أو أحد المستخدمين على أحد منشوراتك، فالمسئولية القانونية تقع على صاحب التعليق وليس عليك، وهو ما ينطبق أيضًا على التعليقات التى تصدر منك على منشورات الآخرين.

وحدد القانون، أنه لا يحق لأى جهة أن تجبرك على إفشاء اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بك، وإذا تم إكراهك على إفشاءها فإن كل الإجراءات المترتبة على ذلك باطلة ولا يتم الأخذ بها فى المحكمة.

كما أنه يمكن معاقبة شخص على نشر الصور إذا كانت هذه الصورة تُعد إساءة لأشخاص أو تنتهك حرمة الحياة الخاصة، أو تحتوى على معلومات أو أخبار كاذبة، او مفبركة وتمثل اساءة لصاحبها.

ولتحمى نفسك أثناء استخدام مواقع التواصل الاجتماعى لابد من الالتزام بالموضوعية والمصداقية فيما تنشره، فهما الضامن الأساسى لك من الملاحقة القانونية، لأن الموضوعية والمصداقية تعنى عدم التجريح أو التحريض أو السب والقذف أو نشر الأخبار الكاذبة، أى إنهما مضاد للوقوع فى جرائم النشر فلا تنشر الأمور التى تشك فى صدقها أو الأخبار التى لا تثق فى صدقها فى صيغة تساؤل أو استفسار إلا إذا كان لها مصدر، ويفضل أن تنشر رابط المصدر، حيث أن ذكر المصدر لأى خبر أو موضوع تنشره، قد يتضمن مخالفة للقانون أو يحتوى على أمر لا تثق به، فذكر المصدر – مثل رابط لمقال أو خبر أو صورة – يلقى بالمسئولية على الناشر الأصلى وليس عليك.

فقانون مكافحة الجرائم الالكترونية ينظم المعاقبة على جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية، وجريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني، أو المواقع أو الحسابات الخاصة، وأيضاً جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة، وجريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية والجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، والمحتوى المعلوماتي غير المشروع.

كما نصت المادة ٩٨ من قانون العقوبات المصري على" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية و لا تجاوز ألف جنية كل من أستغل الدين فى الترويج أو التحبيذ بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد أثارة الفتنة أو تحقير أو أزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الأضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الأجتماعى"

المادة ١٠٢ من قانون العقوبات عندما ذكر المشرع المصرى " كل من جهر بالصياح أو الغناء لأثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنية " ٤- أذاع أخبار أو بيانات أو أشاعات كاذبة أو بث دعايات : و تلك الوسيلة جاء ذكرها بنص المادة ١٠٢ مكرر و قد نصت تلك المادة " يعاقب بالحبس و بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تجاوز مائتى جنية كل من أذاع عمدا أخبار أو بيانات أو أشاعات كاذبة مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو ألقاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة، و تكون العقوبة السجن و غرامة لا تقل " عن مائة جنية و لا تجاوز خمسمائة جنية إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب

وبنظرة فاحصة لتلك النصوص نجد أن المشرع المصرى لم يذكر لفظ الاشاعة إلا فى موضع واحد و هى نص المادة ١٠٢ مكرر عندما ذكر " أو أشاعات كاذبة مغرضة أو..... " و قد كان من الحكمة و اللين عدم الاقتصار على لفظ واحد فقط ألا و هو الأشاعة و إنما تنقل المشرع بين المسميات ففى بعض المواضع ذكر الترويج و بعض النصوص أستخدم التحبيذ و البعض الآخر من المواد أستخدم الجهر بالصياح و أخيرا أستخدم أذاع أخبار أو بيانات أو بث دعايات و أخيرا أستخدم المشرع أشاعات كاذبة

وقد صادق الرئيس الروسى فلاديمير بوتين خلال مارس ٢٠١٩ على قانون لتجريم نشر"الأخبار المزيفة" و الإساءة للدولة الروسية، وتسمح القوانين الجديدة للمدعين العامين الروس بالإبلاغ عن "معلومات غير موثوق بها اجتماعيًا" إلى هيئات الرقابة الحكومية، ووقع بوتين على مشاريع القوانين التي ستفرض غرامات تصل إلى ١.٥ مليون روبل، على أي شخص مذنب من نشر مواد مسيئة.

ويواجه مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في روسيا، السجن لمدة تصل إلى ١٥ يومًا إذا نشروا مواد تظهر "عدم احترام واضح للمجتمع، والدولة، ورموز الدولة الرسمية للاتحاد الروسي، ودستور الاتحاد الروسي، والهيئات التي تمارس سلطة الدولة".

ويرى الباحث وجوب تشديد عقوبات جرائم ترويج الشائعات وخاصة ما يتعلق منها بأمن الدولة والمساس بمصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وسرعه اصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الجرائم الالكترونية.

المبحث الثاني

المواجهة الأمنية لترويج الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي

الصفات التي يجب توفرها في رجال مواجهة الشائعات

يجب توفر صفات و خبرات خاصة لدى القائمين على مكافحة الشائعات و خاصة المكلفون بجمع الشائعات او الدعايات المضادة التي يستخدمها العدو و يمكن أن نركز ذلك فيما يلي:

١. الصفات العامة.

٢. الصفات الخاصة.

أولا: الصفات العامة:

- الالتزام الديني السليم.
- التدريب الجيد على الكتمان و تطبيق مبدأ المعرفة بقدر الحاجة و حسب الرتب و المراتب.
- ألا يكون في سلوكهم الحالي ما قد يؤثر عليهم بحيث يستغل أي عيب في سلوكهم للتأثير والسيطرة عليهم (شرب المسكرات، المخدرات، النساء، الضعف المالي...الخ).
- الموالاة للنظام الحاكم الشرعي و التأييد له.
- دقة الملاحظة.
- حسن التعامل مع الناس بذكاء.
- أن يكونوا من الناس الذين يتواصلون مع الناس و يعرفون مشاكله.

- ثانياً: الصفات الخاصة:

- توفر الأساس الكافي من العلوم السياسية والإعلامية والاجتماعية والامنية والإنسانية عموماً وخصوصاً مبادئ تقصي الرأي العام.. حتى يمكن لأي منهم التمييز بين الحقيقة والشائعة بسهولة ويسر ويسهل عليهم جمع و تقصي الشائعة.
- تفهم الأحداث الجارية بالدولة وما يحاط بها من الأعداء.

- القدرة على التحليل والاستنباط وحسن تقدير الموقف.
- الالمام باللغات الأجنبية الشائع استخدامها خاصة في محيط الجاليات الأجنبية العاملة بالبلاد وكذلك اللهجات الدارجة وأية أمثال شعبية رائجة.
- الايمان بالعمل الجماعي وانكار الذات في تحقيق المصلحة العامة.
- القدرة على استخدام الوسائل الفنية المساعدة (تصوير– تسجيل) مع اتقان أعمال التحري وأساليبه المتعدده.

ولرجال الأمن الدور الأكبر في مواجهة الشائعات والحد من انتشارها، وسوف نتعرض لهذا الدور من خلال الدور الأمني قبل وأثناء وبعد انتشار الشائعات.

المطلب الأول: دور رجال الأمن قبل ظهور الشائعة.

المطلب الثاني: دور رجال الأمن الوطني اثناء ظهور الشائعة وبعد انقضائها.

المطلب الأول

دور رجال الأمن الوطني قبل ظهور الشائعة.

يلزم رجال الأمن البحث عن جميع المشاكل التي يعاني منها المجتمع و تؤرقه، ويجب على رجال الأمن أن تكون لديهم خبرة بالشعب ومتطلباته وأن يكونوا مختلطين به وأن يكونوا من سكانه وموزعين على جميع الأحياء لبيئة خصبة لظهور ورواج الشائعات ورفعها للجهات المختصة للنظر في تلك المشكلات وحلها، ويمكن جمع الشائعات من خلال:

شبكة المصادر المختلفة المتعاونة مع القطاع الأمني و العاملين فيه.

وسائل الاعلام و المراسلين.

ضباط و أفراد الأمن و الشرطة بمختلف الأقسام.

الإنترنت و مواقع المنتديات.

ويجب على رجال الأمن تقصي الرأي العام وخاصة حصول الناس على الخدمات العامة مع إجراء تحليل للرأي العام للوقوف على احتمالات ظهور الشائعات خاصة عند الأحداث الهامة والكبرى بأنواعها المختلفة .

فالشائعات لا تنبت من فراغ، بل في بيئة خصبة لانتشارها يجب تجفيف تلك المنابع التي من شأنها تهديد السلم والأمن الاجتماعي.

المطلب الثاني

دور رجال الأمن الوطني اثناء ظهور الشائعة وبعد انقضائها.

يقع العبء الأكبر على رجال الأمن أثناء ظهور الشائعات، وذلك للحد من انتشارها وإلقاء القبض على مروجي تلك الشائعات، ويتجلى دور رجال الأمن أثناء ظهور الشائعات فيما يلي:

جمع و رصد الشائعة:

- يتم جمع و رصد الشائعات من خلال مراكز رصد الشائعات ونقاط الاستقبال، و عليها رصد الشائعات رصداً مكانياً وزمانياً ورصد نصها وشكلها وحجمها ونوعيتها، ويتم ذلك بطرق علمية مبسطة .
- الابلاغ الفوري بمجرد صدور الشائعة للقيادات المختصة ولا يلزم في تلك المرحلة القيام بأعمال التحري أو السعي لضبط مروج الشائعة، ويمكن بعد اتمام الابلاغ ومعرفة الظروف والمناخ الذي نتج عنه انطلاق الشائعة والوقوف على خلفياتها ومعرفة مصدر الشائعة.
- يتولى أعمال الجمع والرصد القطاع الأمني باعتباره المسئول الأول عن مكافحة الشائعات وأيضاً يتولى بجانبه عدة أجهزة أخرى رسمية ولا مانع من قيام بعض المواطنين العاديين بتلك العملية والذين تدفعهم الوطنية أو التزامهم الاخلاقي أو الديني للإبلاغ.

- ويجب على الأجهزة المختصة بمكافحة الشغب وفض المظاهرات للاستعداد والتأهب إذا ما كان هناك احتمالات للشغب نتيجة الشائعات نفسها أو نتيجة الرد عليها.
- التعرف على ظروف انطلاق الشائعة ورواجها ومدى انتشارها والمناخ السائد ومدى ملائمته للانتشار.
- القيام بالسعي لفهم خطورة الشائعة وخاصة على الأمن وما هو متوقع من مخاطر نتيجة لذلك.
- المشاركة في فريق تحليل الشائعات، واجراء تحليل أولي للشائعة من حيث الشكل والمضمون والمكان والزمان والفئة أو الفئات والطوائف الموجهة لهم، وبحث أسلوب التصدي من الناحية السياسية والإعلامية والأمنية وعرض الاقتراحات في ذلك على اللجنة التي تتولى أعمال التحليل النهائي على ضوء المعلومات أو الحقائق التي أمكن جمعها.
- السعي لتحديد المستفيد من انطلاق الشائعة على ضوء ما سبق جمعه من تحريات ومعلومات عن الأنشطة المضادة بصفة عامة والذي له تحرك فعلي بصفة خاصة لاحتمال أن يكون أحد تلك الأنشطة المتحركة وراء انطلاق الشائعة.
- الاستمرار في الرصد وخاصة بحث مدى الانتشار المكاني وهل ظهرت الشائعة في عدة أماكن في وقت واحد، ومدى قوة الانتشار و تقبل الناس.
- يمكن لرجال الأمن إجراء سؤال أو مناقشة من سمع الشائعة.. و من الذي رواها له أو من روجها.
- تشكيل مجموعة عمل أو لجنة من الضباط الذين لهم صلة بنوع تلك الشائعة مع الاستعانة بالجماعة التي توجه إليهم مثلاً: الشائعة الاقتصادية، الاجتماعية، الطلابية، العمالية، ...الخ.
- مناقشة سريعة للمرددين و المروجين لها لمعرفة ظروف علم كل منهم اليهم.. و جمع أي أدلة تفيد في إدانة من أصدرها.

دور رجال الأمن بعد انقضاء الشائعات

- البحث عن أي آثار لتلك الشائعات.
- البحث عن ردة الفعل.
- البحث عن الدروس المستفادة و تدريس هذه الشائعات في معاهد الأمن وأكاديمياته.
- التركيز على مدة ومدى نجاح المواجهة.
- معرفية فعالية المصادر المستخدمة و سرعتها في الابلاغ و دقتها في المتابعة.
- معرفة مدى تطابق تقدير الموقف مع الواقع الفعلي.
- معرفة مدى فعالية التنظيم المضاد وقوته وأسلوب تحركه وإمكانياته البشرية.

– معرفة مدى كفاءة التصدي الأمني وسرعة تلبية الأحداث.

– متابعة احتمال ظهور الشائعة مرة أخرى .

– النظر في الاعلان عن مرتكبي تلك الجريمة من عدمه.

– قيام المتحدث الأمني بإيضاح الشائعة بعد المعالجة للرأي العام والاعلام.

مما سبق يتضح الدور الهام لرجال الأمن قبل وأثناء وبعد انقضاء الشائعات

الخاتمه

تعد الشائعات بصفة عامة والمنتشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصفة خاصة من الأفعال المشينة والتي تؤدي إلى زعزعة المجتمع واستقراره، ومع انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة وموقع الفيس بوك بصفة خاصة؛ أصبحت الشائعات من أخطر الأمراض هتكاً بالمجتمع، فتنتشر ألاف الشائعات منها ما يمس المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

فالقانون هو الأداة المثلى لمواجهة الشائعات، ومع صدور قانون مواجهة الجرائم الالكترونية يعد خطوة في الطريق القويم لمواجهة تلك الأفعال المشينة والتي تستخدمها دولا ومنظمات وأفراد ليس إلا لإحلال الخراب.

ولمواجهة تلك الجرائم يبدو دور الأمن جليا سواء قبل انتشار الشائعات أو أثناء تداولها أو بعد انقضائها، وهذا الدور ينبع من مبدأ الوقاية خير من العلاج، وأنه لا يوجد علاج جيد بدون تشخيص جيد، وينبع دور الأمن من انخراطه المجتمعي وتواجده ودوره في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.

النتائج

توصلت الدراسة للعديد من النتائج، نذكر منها:

- أصبحت صفحات الفيس بوك والذي يعتبر أحد أكثر المواقع استخداماً عالمياً، مرتعاً للعديد من المشوشين أصحاب الأفكار الهدامة غرضها دس الفتن وزرعها في أوساط الشباب فضلا عن الأفكار التي تعمل على زعزعة ثقة المواطن في مسؤوليه ورموز الدولة ومؤسساتها ذلك من خلال الإستثمار في سهولة التقنية والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى عقول المواطنين خاصة منهم فئة الشباب.
- نشأت مختلف شروط وحدود استخدام الفايس بوك استنادا لمجموعة المبادىء التي وضعت من طرف مؤسسي هذا الموقع كونه أسس أكثر انفتاحا وشفافية وذلك بغية تحقيق الاهداف المسطرة وتتمثل هذه المبادىء في: (حرية المشاركة والتواصل، الملكية والتحكم بالمعلومات، تدفق حر للمعلومات، حق المساواة الاساسية، التواصل الاجتماعي منصات ومعايير مفتوحة ،خدمة اساسية، رفاهية الجميع، عملية شفافة ،عالم واحد).

- ترتبط الشائعات بالاهتمامات والأحداث الراهنة للجمهور الموجهة اليه، ولذلك تجئ الشائعات وتذهب وأحيانا ما تعاود نفس الشائعات الظهور أى أنها ترتبط بالأحداث.
- يحمد للمشرع المصري اصداره قانون مكافحة الجرائم الالكترونية والذي تعرض للعديد من الأفعال التي تم تجريمها والمعاقبة عليها
- توصلت الدراسة إلى التأكيد على دور رجال الأمن في مكافحة الجرائم الالكترونية بصفة عامة وجرائم نشر الشائعات وترويجها عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك؛ نظرا لمساس تلك الجرائم بأمن المجتمع واستقراره.

التوصيات

توصلت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات، ومنها:

- توصي الدراسة بتشديد العقوبات على الجرائم التي من شأنها نشر الشائعات وترويجها بصفة عامة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي بصفة خاصة نظراً للانتشار السريع وتأثيرها السلبي على أمن المجتمع واستقراره.
- يوصي الباحث بسرعة اصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الجرائم الالكترونية والعمل على تطبيق القانون بكل حسم حتى تتمكن الدولة من مكافحة تلك الجرائم والتي تمس استقرار المجتمع، ونظراً للتأثير السلبي للشائعات على المجتمع وأمنه واستقراره الاقتصادي.
- توصي الدراسة مصر والمجتمع الدولي على العمل لوضع أسس وضوابط لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي حفاظا على أمن المجتمعات وسلامتها مما تتعرض له من أحداث عنف واشاعات مصدرها تلك الوسائل.
- ترى الدراسة وجوب العمل على تطوير منظومة الأمن حتى تتعامل باحترافية مع الشائعات وكيفية الحد من ترويجها.
- تحث الدراسة المسؤلين عن تطوير منظومة التعليم في مصر بتطوير المناهج الدراسية ودراسة تجريم الشائعات وترويجها وتحريمها في كل الأديان السماوية.

السيرة الذاتية للباحث

دكتور/ سعيد فتوح مصطفى عبد الوهاب النجار

محمول ٠١٠١٢٥٩٥٨٦٧

الايميل: said.elnagar52@yahoo.com

المؤهل

ليسانس حقوق ، دفعة ٢٠١٠، كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

الدراسات العليا

- **دكتوراه في الحقوق جامعة المنوفية**، تخصص قانون المرافعات المدنية والتجارية وعنوان الرسالة (نطاق ولاية القضاء الوطني على الأجانب – دراسة مقارنة)، عام ٢٠١٧
- ماجستير القانون الدولى والقانون الخاص عام ٢٠١٢ من كليه الحقوق _ جامعه المنوفية.
- ماجستير حقوق الانسان عام ٢٠١٤ من كليه الحقوق _ جامعه المنوفية.
- دبلوم القانون الخاص عام ٢٠١١ من كليه الحقوق _ جامعه المنوفية.
- دبلوم القانون الدولى عام ٢٠١٢ من كليه الحقوق _ جامعه المنوفية.
- دبلوم حقوق الانسان عام ٢٠١٤ من كليه الحقوق _ جامعه المنوفية .
- دبلومات في التحكيم التجاري الدولى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

الأبحاث المنشورة والمؤلفات والمؤتمرات

- كتاب بعنوان **(نطاق ولاية القضاء الوطني على الأجانب**– دراسة مقارنة) ، الناشر دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨

- كتاب بعنوان (**ولاية القضاء على التحكيم- دراسة مقارنة**)، الناشر المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩
- كتاب بعنوان (المواطنة وحقوق الأقليات- دراسة تطبيقية على الروهينجا)، الناشر المركز العربي للنشر والتوزيع ٢٠١٩، تحت الطبع.
- بحث بعنوان (**الدور المؤسسي نحو الشمول المالي ورؤية مصر ٢٠٣٠ ، دراسة تطبيقية على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية**)، بحث محكم ومناقش ومنشور بمجلة الفكر القانوني والاقتصادي، مجلة نصف سنوية محكمة تصدرها كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩
- بحث بعنوان (**المواطنة وحقوق الأقليات**)، بحث محكم ومناقش ومنشور بمجلة الفكر القانوني والاقتصادي، مجلة نصف سنوية محكمة تصدرها كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨.
- بحث بعنوان (**التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الإحتباس الحراري**)، بحث تم قبولة للنشر بعد مناقشته وتحكيمة في مؤتمر البيئة والقانون، والمقام يومي ٢٤-٢٥ ابريل ٢٠١٨، بكلية الحقوق، جامعة طنطا.
- بحث بعنوان (**المواجهة القانونية والأمنية لترويج الشائعات عبر وسائل التواصل الإجتماعي- الفيس بوك نموذجا**) جاري عرضة على مؤتمر كلية الحقوق جامعة طنطا والمزمع عقدة ابريل ٢٠١٩ بعنوان القانون والشائعات.
- بحث بعنوان (**المجلس القومي للمرأة ودوره في حماية حقوقها**) بحث غير منشور.

- المشاركة بالمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الحقوق، جامعة بنها، بعنوان (المواطنة والقانون)، والمنعقد يوم ١٤ مارس ٢٠١٨.

- المشاركة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة طنطا، والمنعقد يومي ٢٤-٢٥ ابريل ٢٠١٨ بعنوان (البيئة والقانون).

- المشاركة بالمؤتمر الأفريقي حول الاعلام والارهاب استراتيجية المواجهة والمنعقد بجامعة الأزهر مارس ٢٠١٩.